معايير تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بالجزائر
-وجهة نظر محور العملية التعليمية-

أ. يعقوبي خليفة
أستاذ مساعد قسم (أ)، كلية العلوم الاقتصادية - جامعة سعيدة
بلبية محمد
طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة تلمسان

ملخص:

تهدف الورقة البحثية الى استطلاع آراء الطلاب في الجامعة الجزائرية ازاء جودة ادارة الكلية ومدى مطابقتها لمعايير إدارة الجودة الشاملة، وذلك من خلال دراسة ميدانية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة؛ حيث تم اللجوء الى أسلوب الاستقصاء بتوزيع مائة استمارة بصفة عشوائية على طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، تم استرجاع منها 75 استمارة قابلة للتحليل أي بنسبة 75%. في ضوء أهداف الدراسة وفروضها، تم الإعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية بهدف اختبار الفرضيات من بينها (معامل ألفا كرومباخ، مقياس ليكارت الخماسي، اختبار Student، اختبار Fisher، و معامل الإرتباط Pearson)، وقد تمت معالجة البيانات بإستخدام البرنامج التطبيقي SPSS . كما اضفت الدراسة الى تقديم بعض التوصيات لتجسيد تطبيق معايير ادارة الجودة الشاملة.

الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة الشاملة، التعليم العالي، الطالب الجامعي، الإدارة التعليمية.

Abstract:

This paper is designed to look for the students' views in Algerian universities regarding the quality of the administrative management, and its conformity to the standards of Total Quality Management (TQM), through a field study at the University Dr. Moulay Taher, Saida, Algeria in a form of a survey. A hundred questionnaires were given randomly to students from the Faculty of Economics; however, only 75% of questionnaires are used in the analysis. In light of the objectives of this study and its assumptions, we relied on a set of statistical methods in order to test hypotheses, including Coefficient Cronbach's Alpha, Likert Scale, Student Test, Fisher Test and Pearson's Correlation Coefficient, and the data were treated using the software application SPSS 19 th version.

This study make some recommendations for the application of TQM Standards.

Key words: Total Quality Management, Higher Education, Student, Educational Management.

مقدمة:

تشير الجودة الشاملة في التعليم الجامعي ضمن ضمان الجودة وبرامج الاعتماد الأكاديمي إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تندرج في الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق جودة المنتج التعليمي والتحسين المستمر له، مما يستدعي القول أن قضية تطوير التعليم الجامعي ومستواه ليست قضية كم بقدر ما هي قضية مضمون التعليم ومحتواه و طرائقه وكفايتها في خلق القوى البشرية القادرة على الإسهام في بناء المجتمع العصري، الذي ملامح العولمة الشاملة، ونشير في هذا الصدد إلى تأثير استخدام التكنولوجيا ومتطلبات استخدامها و أثارها على التعليم العالي بالإضافة إلى دور المسؤولية والمحاسبية في تطوير برامج التعليم العالي و زيادة جودتها كفاءتها.

وعليه فان أولى الخطوات الأساسية لتحقيق الجودة الشاملة للتعليم الجامعي هي فهم محاور العلمية التعليمية والتي رغم تعددها إلا أن أبرزها هو جودة عضو عينة التدريس، جودة الطالب، البرامج التعليمية و طرق التدريس، جودة المناهج، جودة الإدارة التعليميةو التشريعات واللوائح.....

المحور الأول :تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي:

1- إدارة الجودة الشاملة :المفهوم و الأهمية :

يعد مصطلح إدارة الجودة الشاملة و الذي يرمز له اختصارا بـ "TQM" مصطلحا حديثا وله مفاهيم عديدةمن قبل مختلف الباحثين، كل يعبر عن وجهة نظر محددة بسبب حداثة الموضوع وتعدد المداخل إليه.[1]
ويتفق جميع الباحثين على أن إدارةالجودة الشاملة هي فلسفة و أدوات إدارية تركز على التحسين المستمر في مختلف أوجه النشاطات و العلاقات داخل المنظمة وخارجها بهدف تحقيق رضا الزبون و ضمان استمرار المنظمة أمام منافسيها في بيئة الأعمال.

تعرف الجودة الشاملة في التعليم الجامعي بأنها جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في المجال التربوي لرفع مستوى المنتج التربوي (الطالب)، بما يتناسب مع متطلبات المجتمع، وبما تستلزمه هذه الجهود من تطبيق مجموعة من المعايير و المواصفات التعليمية والتربوية اللازمة لرفع مستوى المنتج التربوي من خلال تضافر جهود كل العاملين في مجال التعليم.

[1] يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، الوراق، الأردن 2009 ص 185

2- مفهوم وظائف الجامعة و تطورها:

إنوظائف الجامعة و أهدافها تختلف باختلاف العصور وتتغير بتغير متطلبات النظم السياسية والاجتماعية الثقافية و الاقتصادية، فبعدما كانت منعزلة عن المجتمع ومشكلاته ومقصور دورها على النشاط الأكاديمي، أصبحت تسعى لخلق شراكة بينها وبين هذا الأخير.[2]

تعتبر وظيفة التدريس بكافة أنواعه و أشكاله أولى وظائف الجامعة منذ نشأتها إلى يومنا هذا، ولكن بتعقد الحياة اتسعت مسؤوليتها وأصبحت تهدف إلى إعداد إطارات قيادية في مختلف التخصصات وخدمة البيئة والمجتمع، وبالتالي فان وظيفة خدمة المجتمع وظيفة مستحدثة بعد الوظيفتين التقليديتين للجامعة وهما التدريس والبحث العلمي، ولأهمية ذلك فقد أنشأت بعض الدول و منها الولايات المتحدة الأمريكية ما يعرف بكلية المجتمع وأولتها اهتماما كبيرا.

3- مبررات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

يشير العدد من الكتاب في مجال الإدارة الجامعية إلى أن المنافسة بين الجامعات الحكومية و الخاصة،[3] والجامعات الوطنية و الأجنبية مستمرة وسوف تزداد خلال السنوات القادمة ويرون أيضا أن من أهم التحديات المعاصرة أمام الجامعات ما يلي:

- غياب التنافسية في الأسواق العالمية لخريجي الجامعات الوطنية،
- تدهور الإنتاجية في المجالات العديدة لخريجي الجامعات الوطنية،
- نقص نصيب الشركات الوطنية من السوق العالمي بسبب الموارد البشرية الناتجة عن أنماط التعليم الجامعي الحالي،
- تزايد البطالة بين الخريجين من الجامعات الوطنية.

إن أكبر مبرر لتطبيق إدارة الجودة الشاملة هو إثبات نجاحها في العديد من الدول المتقدمة كأمريكا واليابان وبعض الدول النامية في مختلف مؤسساتها، ومنها مؤسسات التعليم العالي التي تزايد عدد استعمالها لهذا الأسلوب في أمريكا مثلاً من 78 مؤسسة عام 1980 إلى 2196 مؤسسة عام 1991.

كما يمكن إجمال أهم الفوائد، غير تلك المتعلقة بعناصر العملية التعليمية، في النقاط التالية:[4]

---

[2] حسن محمد حسن وآخرون، التعليم الجامعي الخاص، التطور والمستقبل، دار الجامعة الجديدة، الازاريطة، مصر، ص 5

[3] فريد النجار،إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، ايتراك، القاهرة، مصر، ص 73

[4] محمد عوض الترتوري ود.أغادير عرفات جويحان " إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات"، دار المسيرة، الأردن 2006

- أداة تسويقية تمنح مؤسسات التعليم العالي القدرة التنافسية؛
- دراسة متطلبات المجتمع واحتياجات أفراده والوفاء بتلك الاحتياجات؛
- تحقيق مكاسب مادية وخبرات نوعية للعاملين في المؤسسات التعليمية ولأفراد المجتمع المحلي وللاستفادة من هذه المكاسب والخبرات وتوظيفها في الطريق الصحيح لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.

4- مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي:

يمكن تحديد بعض المؤشرات التي من خلالها يتم تحسين العملية التعليمية، وهي كما يلي:[5]

- معايير مرتبطة بالطالب: من حيث الانتقاء، نسبة عدد الطلاب إلى الأساتذة، دافعية الطلاب واستعدادهم للتعليم؛
- معايير مرتبطة بالأساتذة: من حيث حجم الهيئة التدريسية وكفاءتهم المهنية، مدى مساهمة الأساتذة في خدمة المجتمع، واحترام الأساتذة لطلابهم؛
- معايير مرتبطة بالمناهج الدراسية: من حيث أصالة المناهج وجودة مستواها ومحتواها، ومدى ارتباطها بالواقع؛
- معايير مرتبطة بالأداء:من حيث التزام القيادات بالجودة، والعلاقات الإنسانية الجيدة، واختيار الإداريين وتدريبهم؛
- معايير مرتبطة بالإمكانات المادية: مدى استفادة الطلاب من الكتب والأجهزة والأدوات؛
- معايير مرتبطة بالعلاقة بين الجامعة والمجتمع: مدى استجابة الجامعة لاحتياجات المجتمع والمشاركة في حل مشكلاته.

5- محاور إدارة الجودة الشاملة من خلال المنظور الجامعي:

يمثل فهم محاور الجودة الشاملة اللبنة الأولى لإرساء مبادئ الجودة الشاملة، وأهم هذه المحاور التي تعد ركائز تكريس جودة التعليم هي:

5-1 جودة عضو هيئة التدريس:

يحتل عضو هيئة التدريس المركز الأول من حيث الأهمية في نجاح العملية التعليمية،[6] فمهما بلغت البرامج في جودتها فإنها لا تحقق الفائدة المرجوة منها إذا لم ينفذها أساتذة أكفاء، مدربون ومؤهلون، ولتحقيق ذلك يجب

[5] أحمد ابراهيم احمد، الجزدة الشاملة في الادارة التعليمية ةالمدرسية، دار الوغاء، الاسكندرية، 2003، ص 175.

[6] هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون، ادارة التعليم الجامعي، مفهوم حديث في الفكر الاداري المعاصر، الوراق، 2009، الأردن، ص 524.

توفر عدد من السمات لدى عضو هيئة التدريس منها: السمات الشخصية - الكفاءات المهنية - الخبرات الموقفية - الكفاءات العلمية - الكفاءة التربوية - الكفاءة الاتصالية - الرغبة في التعليم.

ويمكن توضيح دور عضو هيئة التدريس ومهامه من خلال الشكل التالي:

الشكل 01 :دور عضو هيئة التدريس

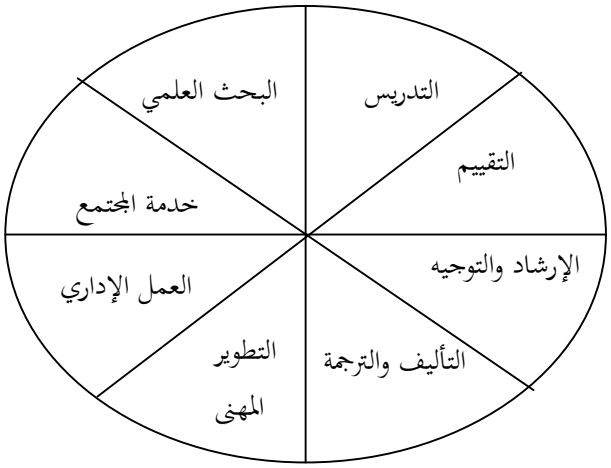

المصدر: الدكتورة رافد عمر الحريري، القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي، دار الثقافة عمان، الأردن، 2010، ص270

يتضح من الشكل التالي أن أدوار عضو هيئة التدريس تتحدد في: أدواره اتجاه طلابه - أدواره اتجاه الكلية التي يعمل بها - أدواره اتجاه المجتمع المحيط به - أدواره اتجاه نفسه.

2-5 جودة الطالب:

يعتبر الطالب محور العملية التعليمية ولتحقيق جودته لابد أن تتوفر لديه الاستجابة والالتزام بالنظام الجامعي المعمول به، كما عليه أن يخضع نفسه لعملية التقييم والتقويم الذاتي، بالإضافة إلى وجوب شمولية التقييم والتقويم الذي يخضع له الطالب من قبل عضو هيئة التدريس أو الإدارة لكافة الجوانب و أن لا يقتصر على الجانب المعرفي فقط.

تواجه المؤسسات الجامعية عموما والجامعات العربية خاصة تحديات خلال القرن الواحد والعشرين منها قضية تكافؤ الفرص التعليمية لجميع الطلاب،[7] من خلال استخدام سلسلة من معايير القبول وليس الاقتصار على درجات اختبار مقننة، الطلبة من كبار السن، قضية تمويل التعليم العالي وجعله ميسورا للجميع.

[7] مهني غنايم، اتجاهات وقضايا التعليم العالي للقرن الواحد والعشرين، الدار العالمية، المنصورة 2005، ص 23.

3-5 جودة المناهج:

يتم تطوير المنهاج من خلال مجموعة من الخطوات، منها:

- ✓ تحديد إستراتيجية التعليم: ينبغي مراعاة خاصيتين:
  - وجوب التركيز على العلاقات بين الأشياء؛
  - وجوب التركيز على التجديد.
- ✓ دراسة الواقع الحالي في ضوء الإستراتيجية المرسومة: تتضمن طرق التدريس ووسائله، أساليب التقويم، إعداد الأستاذ وتدريبه..
- ✓ التخطيط: اتخاذ مجموعة من القرارات للوصول الى أهداف محددة وعلى مراحل معينة، وخلال فترة زمنية معينة.

3-5 جودة الإدارة التعليمية:

إن قيادة إدارة الجودة الشاملة تعتبر أمرا حتميا، وجودة الإدارة للمؤسسة التعليمية تتوقف إلى حد كبير على القائد، وذلك من خلال تبني التخطيط الاستراتيجي ومتابعة الأنشطة التي تقود إلى خلق ثقافة إدارة الجودة الشاملة.

يعد القسم العلمي الوحدة الأكاديمية القاعدية في الهرم الجامعي الأكاديمي،[8] وعليه فان مدى فاعلية دوره وقدرته على ممارسة مهامه العلمية مؤشر على فاعلية الكلية والجامعة بالضرورة.

تتسم القيادات الإدارية والأكاديمية في المؤسسة الجامعية ممثلة بكلياتها وأقسامها ومراكزها البحثية ووحداتها الإدارية السائدة بخصائص وسمات تجعلها تختلف كليا عن القيادات لمؤسسات إنتاجية أو خدمية، الأمر الذي يظهر تأثيره على معايير واليات تعيين واختيار تلك القيادات. إن القائد عموما هو الذي يملك القدرة على التأثير في سلوك الأفراد، ولذلك فان عميد الكلية هو قائد إداري أكاديمي، ما يتطلب امتلاكه لمجموعة المهارات الفنية والإنسانية والإدراكية.

وفي الأخير، نؤكد أن مواصفات ISO 9001-2000 في مبدئها الثالث "إشراك العاملين"،[9] أن العاملين على كل المستويات هم وقود "جوهر" المنظمة، ومشاركتهم الفعالة تمكنهم من إظهار قدراتهم ومواهبهم واستخدامها لصالح المنظمة.

إن نجاح أي مسار جودة هو بمثابة مشروع الذي يجب أن يبنى باحترام خطوات وأشكال قيادة أي مشروع.

---

[8] بسمان فيصل محجوب، ادارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية، م.ع للتنمية الادارية، القاهرة، مصر 2003، ص 15

[9] Yakoubi khelifa, l'implication du personnel dans la certification ISO et démarche qualité, Magister، Faculté des sciences économiques, Université de Tlemcen, 2008, p 62.

المحور الثاني: الدراسة الميدانية:

الهدف من الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف على مدى التزام الإدارة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة د/الطاهر مولاي - سعيدة، بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة من منظور محور الطالب.

منهجية الدراسة:

استخدم المنهج الوصفي في البحث الميداني،حيث أخذنا عينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وتم استطلاع أرائهم من خلال استبيان، وهو الأداة الوحيدة المستخدمة في هذه الدراسة وذلك بهدف الحصول على البيانات اللازمة من خلال الإجابة على أسئلته، قدر عدد الاستبيانات الموزعة بـ100 استبيان، استرجع منها 75 استبيان، ولمعالجة هذا الاستبيان قمنا باستخدام برنامج SPSS النسخة 19.

ولقد قسمنا الاستبيان إلى قسمين:

- الجزء الأول: متعلق ببيانات أولية خاصة بالطالب ومتكون من أربعة فقرات؛
- الجزء الثاني : يبين مدى التزام الإدارة بتطبيق معايير الجودة الشاملة.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: حيث تنقسم إلى فرضيتين:

H_0: الإدارة لا تلتزم بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة؛

H_1: الإدارة تلتزم بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة.

الفرضية الثانية:

H_0: لا يوجد فروق إحصائية لالتزام الإدارة بمعايير الجودة الشاملة تعود لمتغير الجنس؛

H_1: يوجد فروق إحصائية لالتزام الإدارة بمعايير الجودة الشاملة تعود لمتغير الجنس.

الفرضية الثالثة:

H_0: لا يوجد فروق إحصائية لالتزام الإدارة بمعايير الجودة الشاملة تعود لمتغير التخصص؛

H_1: يوجد فروق إحصائية لالتزام الإدارة بمعايير الجودة الشاملة تعود لمتغير التخصص.

الفرضية الرابعة:

H_0: لا يوجد فروق إحصائية لالتزام الإدارة بمعايير الجودة الشاملة تعود لمتغير النظام؛

H_1: يوجد فروق إحصائية لالتزام الإدارة بمعايير الجودة الشاملة تعود لمتغير النظام.

المعالجة الإحصائية:

قياس ثبات وصدق الأداة: للتحقق من صدق الاستمارة بمحاورها الرئيسية وضمن ملاءمتها لهدف الدراسة يتم حساب معامل "ألفا كرونباخ"

الجدول 01: جدول يبين صدق الأداة

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,859	10

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي

من الجدول يتضح أن "ألفا كرونباخ" يساوي 0,859 وهذا يؤكد صلاحية الاستبيان للتوزيع على كامل العينة.

الدراسة الوصفية للمتغيرات المتعلقة بالبيانات الأولية:

الجدول 02: جدول يوضح بيانات الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	homme	17	22,7	22,7	22,7
	femme	58	77,3	77,3	100,0
	Total	75	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي

يوضح الجدول أن نسبة الطالبات المستلمات للأستبيان تمثل 77,3 % بينما نسبة الطلبة ذكور هي 22,7 % وهذا أمر طبيعي يبرره نسبة الطالبات المرتفعة في الجامعات الجزائرية، بل حتى تفوقهن في المسار الدراسي.

الجدول 03: جدول يوضح بيانات التخصص

		Effectifs	**Pourcentage**	**Pourcentage valide**	**Pourcentage cumulé**
Valide	économie	54	72,0	72,0	72,0
	commerce	21	28,0	28,0	100,0
	Total	75	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي

يوضح الجدول أن نسبة الطلاب المستجوبون في تخصص العلوم الاقتصادية يمثل 72,0 % بينما تمثل هذه النسبة بالنسبة لتخصص العلوم التجارية 28,0 %، وما يبرر ذلك هو تخصصات ال **ل.م.د** مفتوحة باسم العلوم الاقتصادية، وكليتنا تشرف على السنة الخامسة من الانطلاق في نظام **ل.م.د.**

الجدول **04:** جدول يوضح بيانات النظام					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	classique	29	38,7	38,7	38,7
	LMD	46	61,3	61,3	100,0
	Total	75	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي

يوضح الجدول أن نسبة الطلاب المستجوبون في نظام ل.م.د يمثل 61,3 % بينما تمثل هذه النسبة بالنسبة للنظام الكلاسيكي 38,7 %، وما يبرر ذلك هو توجه التعليم الجامعي في الجزائر في أغلب تخصصاته نحو تطبيق هذا النظام.

الجدول 05: جدول يوضح بيانات المستوى

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	deuxième année	29	38,7	38,7	38,7
	troisième année	13	17,3	17,3	56,0
	quatrième année	17	22,7	22,7	78,7
	Master	10	13,3	13,3	92,0
	Magister	6	8,0	8,0	100,0
	Total	75	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي

ان نسب السنوات المتفاوتة تتناسب مع عدد الطلبة في كل سنة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

H_0: الإدارة لا تلتزم بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة؛

H_1: الإدارة تلتزم بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة.

تقوم الفرضية الرئيسية على مقارنة الوسط الحسابي للمحور لمعرفة مدى التزام الإدارة بتطبيق معايير الجودة الشاملة على أساس سلم ليكارت الخماسي بحيث تكون دلالة المقياس كالآتي:

من 4.2 إلى 5	من 3.4 إلى 4.19	من 2.6 إلى 3.39	من 1.8 إلى 2.59	من 1 إلى 1.79	المتوسط الحسابي
ممتاز	جيد جدا	جيد	متوسط	ضعيف	المستوى

جدول يبين متوسطات المحور، من جدول متوسطات المحور أعلاه يتضح لنا أن الإدارة تلتزم بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة بصفة متوسطة.

الجدول 06: جدول يبين متوسط المحور

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
axefac	75	1,00	4,00	2,0867	,70889
N valide (listwise)	75				

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي

اختبار Student:

الجدول 07: جدول يبين نتائج اختبار Student

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
axefac	25,492	74	,000	2,08667	1,9236	2,2498

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي

من جدول اختبار ستونت فإن مستوى الدلالة المحسوب الذي Sig= 0 كان أقل من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، وبالتالي فان الإدارة لا تلتزم بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة.

الفرضية الثانية:

H_0: لا يوجد فروق إحصائية لالتزام الإدارة بمعايير الجودة الشاملة تعود لمتغير الجنس

H_1: يوجد فروق إحصائية لالتزام الإدارة بمعايير الجودة الشاملة تعود لمتغير الجنس

الجدول 08: جدول يبين الفروق بين المحور ومتغير الجنس

		Test de Levene sur l'égalité des variances			
		F	Sig.	Intervalle de confiance 95% de la différence	
				Inférieure	Supérieure
axefac	Hypothèse de variances égales	,000	,990	-,23650	,54482
	Hypothèse de variances inégales			-,24767	,55598

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي

من الجدول التالي يتضح لنا أن المجتمعين (الرجال والنساء) غير متجانسين حيث أن مستوى الدلالة المحسوب sig هو أكبر من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد فروق إحصائية لالتزام الإدارة بمعايير الجودة الشاملة تعود لمتغير الجنس.

الفرضية الثالثة:

H_0: لا يوجد فروق إحصائية لالتزام الإدارة بمعايير الجودة الشاملة تعود لمتغير التخصص؛

H_1: يوجد فروق إحصائية لالتزام الإدارة بمعايير الجودة الشاملة تعود لمتغير التخصص.

الجدول 09: جدول يبين الفروق بين المحور ومتغير التخصص

		Test de Levene sur l'égalité des variances			
		F	Sig.	Intervalle de confiance 95% de la différence	
				Inférieure	Supérieure
axefac	Hypothèse de variances égales	,159	,691	-,66814	,04910
	Hypothèse de variances inégales			-,67364	,05459

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي

من الجدول التالي يتضح لنا أن المجتمعين (العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية) غير متجانسين حيث أن مستوى الدلالة المحسوب sig هو أكبر من 0.05، وبناء عليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد فروق إحصائية لالتزام الإدارة بمعايير الجودة الشاملة تعود لمتغير التخصص.

الفرضية الرابعة:

H_0: لا يوجد فروق إحصائية لالتزام الإدارة بمعايير الجودة الشاملة تعود لمتغير النظام؛

H_1: يوجد فروق إحصائية لالتزام الإدارة بمعايير الجودة الشاملة تعود لمتغير النظام.

الجدول 10: جدول يبين الفروق بين المحور ومتغير النظام

		Test de Levene sur l'égalité des variances			
		F	Sig.	Intervalle de confiance 95% de la différence	
				Inférieure	Supérieure
axefac	Hypothèse de variances égales	,179	,673	-,13814	,53019
	Hypothèse de variances inégales			-,12863	,52069

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي

من الجدول التالي يتضح لنا أن المجتمعين (النظام الكلاسيكي و نظام ل م د) غير متجانسين حيث أن مستوى الدلالة المحسوب sig هو أكبر من 0.05، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد فروق إحصائية لالتزام الإدارة بمعايير الجودة الشاملة تعود لمتغير النظام.

الخاتمة:

إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتطلب ضمان تكوين ذو جودة يستجيب لتطلعات الطالب، وعلى الجامعة العربية بصفة عامة والجامعة الجزائرية بصفة خاصة أن تتأقلم مع التغيرات البيئية حيث عليها أن تمتلك نظم تعليمية سريعة الانسجام للتطورات التكنولوجيا و مرونة في إعادة تصميم مناهجها الدراسية من خلال تنفيذ برامجها التعليمية وفق المواصفات المطلوبة لمستوى الإعداد من حيث المعرفة والمهارة في الوقت المحدد، بالاعتماد على نظام أو إستراتيجية اليقظة، بدون إهمال دورها التقليدي في تعزيز مهمتها الثقافية من خلال ترقية القيم العالمية مثل التسامح، التربية، السلم والتفتح على الغير، مع النضال من أجل تعاون دولي متوازن.

إن النتيجة المستخلصة من دراستنا هي أن الإدارة لا تلتزم بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة من منظور الطالب الجامعي، وهو ما يجعلنا نقدم بعض التوصيات التي نراها ضرورية.

- إشراك وانخراط جميع عناصر العملية التعليمية (إدارة، أساتذة، طلبة...) في المجموعة الجامعية؛
- تعزيز المبدأ الديمقراطي من خلال نظام الاقتراحات وإشراك الطلبة في أخذ القرارات؛
- توفير جميع المستلزمات التي تساعد الطالب على التحصيل العلمي وبنسبة كافية؛
- تحديد مؤشرات للكفاءة لضمان جودة العرض التعليمي حسب المقاييس الوطنيةو الدولية؛
- تفتح الجامعة على محيطها بمختلف مؤسساته واتجاهاته؛
- خلق منصب "مسئول إدارة واعتماد الجودة" داخل كل كلية، وأن يعهد إلى أساتذة لهم دراية بمفاهيم إدارة الجودة، كما يجب أن يكون مستقلا في قراراته ويتبع مباشرة من الناحية السلطوية إلى مدير الجامعة؛
- تفعيل عملية التدريب للأساتذة والإداريين، وإعطاء التكوين البيداغوجي أهميته في دراسات الماجستير أو عند توظيف الأساتذة؛
- تبني أسلوب المسابقة للالتحاق بالمناصب الإدارية في الجامعة عموما والكليات خاصة.

قائمة المراجع باللغة العربية:

المؤلفات:

1. أحمد ابراهيم احمد، الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية، دار الوفاء، الإسكندرية، 2003.

2. بسمان فيصل محجوب، إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية، م.ع للتنمية الادارية، القاهرة، مصر 2003.

3. حسن محمد حسن، محمد عطوة مجاهد وأ.د فكري محمد السيد علي، التعليم الجامعي الخاص، التطور و المستقبل، دار الجامعة الجديدة، مصر.

4. مهني غنايم، سمير جاد، اتجاهات وقضايا التعليم العالي للقرن الواحد والعشرين، الدار العالمية، المنصورة 2005.

5. فريد النجار، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، ايتراك، القاهرة، مصر 1999.

6. رافد عمر الحريري، القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي، دار الثقافة عمان، الأردن، 2010.

7. يوسف حجيم الطائي، محمد فوزي العبادي و هاشم فوزي العبادي، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، الوراق، الأردن 2009 .

8. محمد عوض الترتوري و أغادير عرفات جويحان " إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات و مراكز المعلومات"، دار المسيرة، الأردن 2006.

9. هاشم فوزي دباس العبادي، يوسف حجيم الطائي وأفنان عبد علي الأسدي، إدارة التعليم الجامعي، مفهوم حديث في الفكر الاداري المعاصر، الوراق، الأردن، 2009.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. Yakoubi khelifa, l'implication du personnel dans la certification ISO et démarche qualité, Magister, Faculté des sciences économiques, Université de Tlemcen, 2008.